دفاتر التخطيط

دور الحكامة في
تحسين الأداء الاقتصادي

دروس لفائدة المغرب

نفقات الأسر بالمغرب

تحليل متعدد الأبعاد

الاستثمارات الخارجية بالمغرب

التطور والآثار على النمو الاقتصادي

غابة مستدامة وتراعي
البعد الاجتماعي للساكنة

مستقبل الغابة المغربية

العدد 24 • ماي-يونيو 2009 • الثمن : 20 درهما

دفاتر التخطيط

العدد 24 • ماي–يونيو 2009

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الهاتف : 05 37 76 28 20
05 37 76 99 85
الفاكس : 05 37 66 07 71
ص.ب. 178 الحي الإداري الرباط، المغرب

الرئيس
أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير
أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية
أحمد ابراهيمي
عبد الرحمان حواش
عبد اللطيف الفراخ
مصطفى أفقير
جميل البردعي
جمال بورشاشن
محمد ادويدش
علي العقاوي
عبد الحق علالات
عبد العزيز معلمي
مراد گرواني

الناشر
المركز الوطني للتوثيق
الهاتف : 05 37 77 10 32
05 37 77 09 84
05 37 77 30 08
الفاكس : 05 37 77 31 34
أكدال، الرباط

الإيداع القانوني
2004/139

منشورات
المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني :
cahiersduplan@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني :
www.hcp.ma

إنجاز
ديوان 3000

المطبعة
المعارف الجديدة
الهاتف : 05 37 79 47 08/09

محتويات العدد

- **دور الحكامة في تحسين الأداء الاقتصادي : دروس لفائدة المغرب**
  عبد السلام ناده
- **نفقات الأسر بالمغرب : تحليل متعدد الأبعاد**
  بوشعيب لمغاري
- **الاستثمارات الخارجية بالمغرب : التطور والآثار على النمو الاقتصادي**
  جمال بختي
- **نحو منظور جديد لتدبير التنمية في المغرب**
  عبد العزيز نيهو وعياش خلاف
- **غابة مستدامة وتراعي البعد الاجتماعي للساكنة : مستقبل الغابة المغربية**
  اسعيد زروالي

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.

ملخص حول موضوع :

دور الحكامة في تحسين الأداء الاقتصادي :

دروس لفائدة المغرب

بقلم عبد السلام ناده، م.س.ت.

يشكل تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام إحدى الهواجس الكبرى لصانعي القرار السياسي والمهتمين بالشأن التنموي في كل بلدان العالم، حيث يعتبر رافعة أساسية لمحاربة الفقر وتحسين ظروف معيشة السكان. ولهذا، كان النمو الاقتصادي على الدوام من الأهداف الرئيسية لكل سياسة تنموية. كما شكل موضوع عدة أبحاث نظرية وتطبيقية من أجل فهم مصادره وعوامل استدامته.

وبالفعل، فقد خلصت بعض النظريات الاقتصادية إلى اعتبار أن عوامل الإنتاج كالرأسمال وقوة العمل والتكنولوجيا هي المحددات الرئيسية للنمو، في حين تعتبر النظرية الجديدة للاقتصاد المؤسساتي أن عوامل الإنتاج هذه، ماهي إلا تمظهرات النمو وليست محدداته وأن الحكامة هي التي تشكل المحدد الحقيقي للنمو. وفي نفس السياق، أظهرت عدة دراسات تطبيقية وجود علاقة إحصائية قوية بين الحكامة والنمو الاقتصادي، وبالتالي فمن شأن تحسين نظام الحكامة أن يساهم بشكل ملموس في الرفع من الدخل الفردي ودعم النمو الاقتصادي واستمراره. كما يتضح من خلال مجموعة من الدراسات التي أنجزت حول المغرب أن ضعف الحكامة كان وراء تواضع أداء الاقتصاد الوطني وأن تحسين الحكامة يعد معبرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية.

لدراسة هذا الموضوع، اعتمد هذا البحث على تقدير نموذج للاقتصاد القياسي انطلاقا من معطيات تهم مجموعة من الدول. وقد أبرزت نتائج هذه الدراسة، بشكل عام، أن الحكامة فعلا لها تأثير على النمو الاقتصادي واستدامته وعلى تحسين الدخل الفردي.

ونظرا لتواضع مؤشرات المغرب سواء على مستوى الأداء الاقتصادي أو على مستوى جودة الحكامة، فإن بلدنا مطالب بجعل تحسين نظام الحكامة في صلب كل استراتيجية تنموية قطاعية كانت أو شمولية، وذلك عبر تحديد أولويات تجعل هدفها المركزي هو تحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال توضيح الرؤية أمام الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين ووضع قوانين واضحة ومحفزة لتكون مصدر تقوية الثقة لدى جميع الفرقاء. وفي هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية لتقوية وظيفة الدولة الخاصة بالتنسيق والتقنين والاستباق والرفع من فعالية الحكامة الإدارية ووضع نظام للتحفيزات على الاستثمار وتقوية إعادة الثقة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، دون إغفال وضع نظام إحصائي خاص بمؤشرات ومعطيات حول نظام الحكامة ببلادنا. ■

ملخص حول موضوع :

نفقات الأسر بالمغرب

تحليل متعدد الأبعاد

بقلم بوشعيب لمغاري، م.س.ت.

يوفر هذا العمل اختيارا بديلا جديدا لدراسة تصرف الأسر من حيث الاستهلاك، ويتميز عن الدراسات الاقتصادية القياسية التي تنكب على دراسة تأثر الاستهلاك بعدد محدود من العوامل الكمية المحددة سابقا، تكمن عادة في الأسعار والدخل، ببلورة نماذج لأغراض توقعية. وفي سياق هذا العمل تمت معالجة جميع الأسر ونفقاتها جملة واحدة، ولم يتم اعتبار أي عامل سلفا كمتغير خارجي، أما العوامل التي تتسبب في تفاوت النفقات فيتم استخلاصها فيما بعد.

إن المحور الأول الناجم عن التحليل المتعلق بنفقات الأسر المغربية، قد أبان بقوة تأثير الدخل على الاستهلاك، غير أن هذا الأخير لا يفسر وحده جميع التفاوتات في الاستهلاك، بحيث لا نجد هذا التعبير ضمن المحور الثاني. ويعتبر التصنيف المهني الاجتماعي ومدى تعلم رب الأسرة أيضا من العوامل المهنية لتباين نفقات الاستهلاك الأسرية.

وقد سمحت هذه الدراسة أيضا بوضع تصنيف مزدوج : حول الدخل والتصنيف المهني الاجتماعي ومستوى تعلم رب الأسرة من جهة، ونفقات الاستهلاك من جهة أخرى. فالنفقات الكمالية للثقافة والترفيه تعود للأسر الميسورة، بينما نفقات المنتوجات الأساسية تؤول للأسر المتواضعة الدخل، في حين أن الأسر الخلاقة لمهنها (الفلاحون المستغلون، ذوي المهن الصغيرة) تجذبها السلع المعمرة، وتخالف الفئات الأخرى (غير النشيطين والعاطلين) المندرجة ضمن الخدمات، بينما يحتل المستخدمون مكانة وسطى. ■

ملخص حول موضوع:

الاستثمارات الخارجية بالمغرب

التطور والآثار على النمو الاقتصادي

بقلم جمال بختي، م.س.ت

تعتبر الاستثمارات الخارجية دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية. وتتحقق فوائد هذه الاستثمارات لدى البلدان المستقبلة لها من خلال تدفق رؤوس الأموال والانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة وولوج الأسواق الجديدة. بفضل كل هذا يمكن للاستثمارات الخارجية أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. لذا أصبحت تبذل جهودا حثيثة من أجل استقطابها.

بالنسبة للمغرب، ومن أجل تسريع مسلسل التنمية، تعتبر الاستثمارات الخارجية أداة للتمويل والتنمية الاقتصادية. وبهدف إنعاشها وتشجيع توطينها في البلاد، وضع المغرب سلسلة من الإصلاحات والتدابير التحفيزية وكذا برنامجا موسعا للخوصصة ساهم منذ الشروع فيه سنة 1993 على إنعاش هذه الاستثمارات.

فبالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ الثمانينات والتي مكنت من إعادة التوازنات الاقتصادية وتحسين النظام المالي وتحرير الاقتصاد والانفتاح على الخارج، اتخذت عدة تدابير مؤسساتية وجبائية منذ بداية التسعينات.

وقد أدت هذه الجهود المبذولة من أجل تحسين الظروف الذاتية للبلاد في ما يتعلق بمحيط الأعمال والتجهيزات الأساسية والرأسمال البشري وتكلفة الإنتاج إلى تطور هام في الاستثمارات الخارجية. ولتثمين تطور هذه الاستثمارات وتقييم أثرها على النمو الاقتصادي في البلاد، تم القيام بهذا البحث الذي يرتكز على محورين:

- الأول يهتم بتطور الاستثمارات الخارجية بالمغرب والعوامل الأساسية التي تمكن من تفسير استقطاب هذه الاستثمارات.
- الثاني يهتم بتأثير الاستثمارات الخارجية على النمو الاقتصادي بالمغرب ويرتكز على نموذج قياسي اقتصادي.

من خلال هذا البحث يمكننا أن نستخلص أن ما حققه المغرب في مجال استقطاب الاستثمارات الخارجية خلال السنوات الأخيرة يعد مهما، خاصة ابتداء من سنة 2003. ويعتبر استقرار التدفقات الخارجية خلال الفترة 2005-2007 مؤشرا على أن المغرب بدأ يعرف ديناميكية جديدة لجذب الاستثمارات الخارجية بعيدا عن عمليات الخوصصة.

في ما يتعلق بالآثار الاقتصادية لهذه الاستثمارات ولاسيما على النمو الاقتصادي، يمكننا أن نستنتج أنها إيجابية على العموم لكنها لاتزال ضعيفة. وتبين النتائج العملية لهذا البحث أن أثار الاستثمارات الخارجية على المتغيرات المؤثرة في النمو، كالصادرات والرأسمال البشري والاستثمار المحلي إيجابية لكن مساهمتها في النمو تبقى غير مباشرة وعلى المدى الطويل. ■

ملخص حول موضوع:

نحو منظور جديد لتدبير التنمية في المغرب

بقلم عبد العزيز نيهو وعياش خلاف، م.س.ت.

ينبغي أن تدرج إدارة التنمية في استراتيجية طويلة الأجل لتحديد الاحتياجات من حيث الموارد البشرية والمهارات، وكذا القدرات الإنتاجية والتكنولوجية والابتكار بغية تحقيق تنمية مستدامة. لهذا ينبغي التفكير فيها في إطار تشاركي يضمن الملكية وتوافق الآراء، مما يسمح بوضع أولويات من شأنها التخفيف من القيود المفروضة على التنمية، ولا سيما من حيث الرأس مال البشري والمعرفي وتراكم الرأس المال المادي والحد من الفوارق الاجتماعية.

ويتوخى من هذه الطريقة الجديدة جعل إدارة التنمية عملية مستمرة بين الترقب والتفعيل العملي على أساس رؤية شاملة ومتكاملة لجعل إدارة التنمية دورة دائمة لأنشطة متتابعة تكمل وتثري بعضها بعضا.

لهذا الغرض هنالك ثلاثة مجالات ينبغي أن تكون أسس هذه الحلقة من الأنشطة : المستقبلية كرؤية طويلة الأمد والتي تسعى إلى استكشاف استراتيجيات جديدة، اجتماعية واقتصادية، تليها الملكية والتفعيل، وهي مكونات أساسية لنجاح أي إستراتيجية للتنمية وآخرها التقييم.

يجب أن تقوم إدارة التنمية على تحليل شامل للحالة الراهنة، وكذا الماضية، فضلا عن التطورات المرتقبة على المدى الطويل. فالتفكير على المدى الطويل يعني هنا الوظيفة التي تهتم بوضع رؤية إستراتيجية لبلد أو إقليم أو مؤسسة. وذلك بتكوين صورة مهيكلة للمستقبل في آفاق طويلة المدى، والتي تحدد الأهداف الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والبيئية.

وتبقى مشاركة جميع الجهات الفاعلة في التنمية عنصرا أساسيا لضمان ملكية أي مشروع للتنمية. حيث أن الملكية تؤدي إلى الالتزام، وهو أمر ضروري لاستدامة المشاريع الطويلة الأجل. إن حسن إدارة التنمية يتطلب مشاركة جميع الفاعلين، وتقاسم المسؤولية، والتكامل في الأعمال والتزام كل شريك لتحقيق النتائج.

ويمكن التقييم من توفير فرصة للعودة على الأهداف والخيارات الإستراتيجية. وهو يساعد على أخذ العبر والتعلم، وتحيين الأهداف وربما تعديلها من أجل توزيع أمثل للموارد. ومن المسلم به أن التقييم يكون ذا جدوى عندما يكون هناك ربط بين النتائج والميزانية، وهذا نفسه أحد الشروط اللازمة لمصداقية صنع القرار. ■

ملخص حول موضوع:

غابة مستدامة وتراعي البعد الاجتماعي للساكنة

مستقبل الغابة المغربية

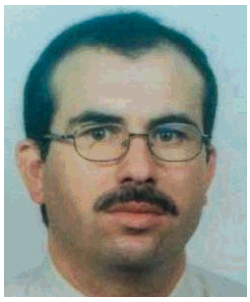

تلعب الغابة أدوارا استرتيجية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإحيائية. وتبقى الغابة معرضة للاستغلال المفرط الذي يتجاوز سرعة تجديد الغطاء الغابوي الطبيعي، خاصة أمام هشاشة المنظومة الغابوية وكذا الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الغطاء النباتي وإضافة إلى تزايد حاجيات السكان على المواد الأولية المستخرجة من الغابة. وعلى المدى القصير، فإن الغابة المغربية ستتدهور أكثر إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة.

بقلم اسعيد زروالي، م.س.ت.

تلعب المنظومة الغابوية أدوارا إستراتيجية وتتحكم نسبيا في رهاناتها رغم التهديدات والمعوقات الطبيعية والديمغرافية. وتبقى أهمية هذه الأدوار منوطة بالدور الجديد للدولة والفاعلين في القطاع. وأمام تهديدات التوجهات الوازنة للمجالات الطبيعية، تبقى الغابة في وضعية حرجة في انتظار اختيار نموذج التنمية الغابوية.

وعموما، تبقى الغابة في وضعية صعبة أمام انتظارات ومتطلبات السكان المحليين خاصة أمام انخفاض مساحة الغابة ونقص في نوعيتها، مما يستحيل إمكانية الاستجابة لهذه المتطلبات المتزايدة. وتمثل المحافظة على الثروات الطبيعية والتنمية المستدامة التحديات الكبرى التي يواجهها المغرب في الوقت الذي تقلصت فيه الموارد المالية وتعددت الأولويات.

ومن أجل اجتناب الوقوع في حالة تدهور الغابة، فإنه لزاما اليوم وضع رؤية استشرافية على المدى البعيد من أجل رسم الطرق المناسبة لمستقبل الغابة التي تأخذ بعين الإعتبار ثلاثة عوامل أساسية: وهي التغيرات المناخية والتطور الديموغرافي والانفتاح على الأسواق الخارجية. وتساهم هذه العوامل في بلورة نتائج سلبية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار في السياسات العمومية خاصة التشجير والتنمية القروية.

وقد مكنت هذه الدراسة المستقبلية من تحديد ثلاثة سيناريوهات، الأول يتمثل في تطور الحالة الراهنة، والثاني في خوصصة استغلال المجال الغابوي مرتكزا على مبدأ المقاولة والثالث في تنمية غابوية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي للساكنة المحلية.

عموما، فإن اختيار السيناريو في حد ذاته ليس هو الهدف وإنما النقاش ورد الفعل الذي تولده هذه العملية. ■